37 | أيار - 2023

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

فرصة جديدة لخط أنابيب البصرة-العقبة؟

التنافس الشيعي الداخلي قد يقوض الهدوء الخداع في سنة 2023

الجغرافيا السياسية (الجيوبولتيك) الجديدة للعراق وأهمية المشاركة الإقليمية: وجهة نظر من بروكسل

غدا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر»

هي مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صناع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+965 07779798941
iraqcopy@gfrmiraq.com

فرصة جديدة لخط أنابيب البصرة-العقبة؟

في الوقت الذي يقدم فيه مشروع خط أنابيب البصرة-العقبة مزايا اقتصادية وأمنية، وفوائد في مجال الطاقة لكلٍ من العراق والأردن، فإن التكلفة المرتفعة والمخاطر السياسية والأمنية تشكل تحديات هائلة أمام تنفيذه.

الكاتب:

يريفان سعيد

و باحث مشارك في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، ومحاضر في جامعة كردستان هولير. حصل سعيد على الدكتوراه من مدرسة كارتر للسلام وحل النزاعات بجامعة جورج ميسون.

المصدر:

معهد دول الخليج العربية في واشنطن

https://agsiw.org/ar/a-new-opportunity-for-the-basra-aqaba-pipeline-arabic/

التاريخ:

17 آيار 2023

تحرير:

غدًا لإدارة المخاطر

ملخص تنفيذي

إن الوقت مناسب لبغداد وعمان للنظر بجدية في اتخاذ إجراءات ملموسة لتحويل خط الأنابيب، الذي طال تأجيله، إلى حقيقة واقعة. إذا كان انخفاض قيمة الدينار العراقي قد ساعد الجماعات المسلحة على فهم التكاليف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأفعالهم، فإن واشنطن الآن في وضع جيد يمكنها من المضي قدمًا إلى أبعد من ذلك باستخدام نفوذها الاقتصادي للضغط على الحكومة العراقية لاستكمال خط أنابيب البصرة-العقبة. ومع ذلك، على الرغم من دعمه لخط الأنابيب، فإن السوداني يدرك ضرورة التغلب على معارضة المجموعات التي أوصلته للسلطة. ومع القواعد الجديدة لبنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن تحويلات الدولار إلى العراق، أصبح لدى واشنطن أداة نفوذ قوية يمكن أن تستخدمها في محاولة تحييد مقاومة بعض الفصائل للبدء في المشروع. كان لتراجع قيمة الدينار دور في دفع الفصائل الرئيسية، بما في ذلك الجماعات القوية المناهضة للولايات المتحدة، للموافقة على مبادرة السوداني في إجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة من أجل استقرار العملة ووقف النزيف المالي للعراق. يمكن لدعم الولايات المتحدة المتواصل للأردن والعراق واستعدادها لاستخدام نفوذها المالي لتذليل العقبات التي تقف في طريق السوداني أن تساعد في إعطاء هذا المشروع الطموح دفعة للانطلاق. وبالرغم من ذلك ستبقى، في نهاية المطاف، التحديات السياسية والأمنية وتحديات تمويل المشروع شاقة، حتى لو اختارت الولايات المتحدة – من بين العديد من أولويات العراق – استخدام نفوذها الجديد للضغط من أجل المضي قدمًا في هذا المشروع.

تحدث الرئيس جوزيف بايدن في الثاني فبراير/شباط، عبر الهاتف مع رئيس الوزراء العراقي الجديد، محمد السوداني، لمناقشة العلاقات الأمريكية-العراقية، بالإضافة إلى الانخفاض الأخير في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي. في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2022، فرض بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك قيودًا أكثر صرامة على التحويلات الدولارية من الاحتياطي العراقي من العملات الأجنبية بسبب مخاوف بشأن غسل الأموال وتهريب الدولارات إلى الدول المجاورة للعراق، خاصة إيران. وقد أدت العملية إلى تقليص التحويلات وإبطاء وتيرتها، ما ترتب عليه انخفاض في قيمة الدينار العراقي، الأمر الذي أثار احتجاجات مناهضة للحكومة في بغداد.

مع زيارة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني لواشنطن في ذلك الوقت، استغل بايدن الفرصة لإشراكه في المكالمة مع السوداني. أكد الملك عبد الله على دعم الأردن للعراق، بما في ذلك مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية المشتركة. وكان خط أنابيب نفط البصرة - العقبة الذي توقف منذ ما يقارب العشر سنوات أحد هذه المشاريع التي تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة للأردن، لأنه سيوفر للمملكة مصدر دخل يمكن الاعتماد عليه، واستقرارًا في الأسعار، وأمنًا في الطاقة في مواجهة ارتفاع تكاليف الطاقة التي ساهمت في الاضطرابات المدنية.

تعود فكرة خط الأنابيب إلى عام 1983، عندما كان نظام صدام حسين يأمل في تنويع قنوات تصدير النفط بعد أن حولت الحرب العراقية-الإيرانية الخليج إلى بؤرة صراع. ومع ذلك، ونظرًا لانشغاله بالحرب واستهلاك الإيرادات الحكومية في المجهود الحربي، لم يتمكن النظام من إطلاق المشروع على أرض الواقع. تم إحياء المشروع في عام 2013، واتفقت بغداد وعمان على بناء خط أنابيب بطول 1040 ميلاً وبتكلفة 18 مليار دولار، على أن تبدأ دراسات الجدوى في عام 2014. ومع ذلك، فقد تعرض المشروع، الذي تضمن أيضًا خط أنابيب غاز موازٍ، لعراقيل ناجمة عن التحديات السياسية والأمنية والمالية، لا سيما استيلاء تنظيم داعش على جزء كبير من محافظة الأنبار في عام 2014.

قام العراق والأردن بإعادة النظر في المشروع في عام 2017، واتفقا على تخفيض مستوى المشروع الطموح وعدم تنفيذ خط أنابيب الغاز، وبناء خط أنابيب النفط على مرحلتين مع وجود منافذ بحرية ومحطات للضخ وخزانات

IRAQ COPY

التخزين. وضعت مخططات المرحلة الأولى لتمتد 435 ميلاً من حقل نفط الرميلة إلى منطقة الحديثة في غرب محافظة الأنبار، وتبلغ قدرتها 2.25 مليون برميل يوميًا. المرحلة الثانية، التي كان من المقرر أن تمتد لمسافة 560 ميلاً من الحديثة إلى العقبة ستكون قادرة على نقل مليون برميل من النفط يوميًا، حيث يمكن إرسال 150 ألفًا منها إلى مصفاة الزرقاء الأردنية. تم التخطيط لاستخدام نموذج الهندسة والمشتريات والإنشاءات والتمويل لبناء الخط الأول مع نموذج البناء والتملك والتشغيل والنقل للخط الثاني. بموجب هاتين الطريقتين، ليس من المتوقع أن يتحمل العراق ولا الأردن العبء المالي للمشروع؛ ولن تتمكن الشركات التي ستقوم بتنفيذ المشروع من استرداد تكاليفها إلا بعد أن يتم تشغيل خط الأنابيب. لكن السؤال هو هل هذه الشركات مستعدة للمخاطرة بمليارات الدولارات في مثل هذه الحالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق.

تتراوح تقديرات تكلفة المشروع بين 3-18 مليار دولار. لا شك أن التخلي عن خط أنابيب الغاز سيؤدي إلى تخفيض التكلفة، ولكن لن يكون من الممكن تقدير حساب التكلفة، ولو تقريبيًا، إلا بعد الانتهاء من دراسة الجدوى والتحليل المالي. علاوة على ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت وزارة النفط العراقية قد نظرت في العطاءات التي قدمتها شركتان عراقيتان والشراكة المشتركة بين شركة هندسة أنابيب البترول الصينية وشركة ماس جروب القابضة، وهي شركة أردنية، تقدمت ببناء المشروع في عام 2017. واجهت مثل هذه الجهود للتقدم في المشروع مقاومة مستمرة من بعض الجماعات داخل العراق، التي تعارض بناء خط الأنابيب، وهو ما تسبب في التأخير المتواصل للمشروع. نظرًا لمثل هذه التحديات السياسية والأمنية – وتقديرات تكلفة المشروع المرتفعة والمتفاوتة على نطاق واسع – سيكون هناك أيضًا تحدٍّ كبير أمام أي شركة ترغب في تمويل هذا المشروع وتحمل مخاطر هذا التمويل. إن الشركة التي تبحث في بناء نموذج من هذا النوع وتشغيله وتملّكه وتحويله ستعتمد بشكل كبير على دراسة جدوى لطمأنتها بأن الاستثمار مجدٍّ نظرًا للمخاطر والتكاليف المرتفعة المحتملة. وعلى الرغم من الحاجة الجادة للمشروع ورغبة البلدين في تحقيقه، إلا أن الجدوى تظل تحديًا كبيرًا، وربما مدمرًا.

إذا تمكن العراق والأردن أخيرًا من إطلاق المشروع على أرض الواقع، فقد

يواجه خط الأنابيب تهديدات أمنية خطيرة من الجماعات المسلحة وفلول تنظيم داعش. لدى الجماعات المسلحة وجود كبير في محافظة الأنبار وعلى طول الحدود العراقية-الأردنية والسورية. وعلى الرغم من أن التقنيات مثل الطائرات دون طيار يمكن أن توفر مراقبة على مدار 24 ساعة لخط الأنابيب، إلا أنه يجب تأمينه من الجماعات المسلحة لكي يصبح مجديًا. ونظرًا للتحدي المتمثل في حماية خط أنابيب بهذا الطول، فمن المرجح أن يواجه تهديدات أمنية وسرقة النفط حتى ولو تم إنشاؤه.

ومع ذلك، سوف يستفيد العراق والأردن بشكل كبير من خط الأنابيب. سيوفر للأردن إمـدادات نفطية يمكن الاعتماد عليها، ما من شأنه أن يقلل من مخاطر انقطاع الإمدادات بسبب عدم الاستقرار السياسي. بالإضافة إلى ذلك، سيقلل خط الأنابيب من التكلفة البيئية لنقل النفط العراقي، والذي يتم جلبه حاليًا إلى الأردن بواسطة الشاحنات. مع وضع هذا في الاعتبار، قرر الأردن مؤخرًا أن يوسع من طاقة التكرير في منشأة الزرقاء من 60 ألف برميل يوميًا إلى 150 ألف برميل يوميًا بحلول يونيو/حزيران 2025. وبما أن الأردن يستورد حاليًا فقط 10 آلاف برميل يوميًا من النفط العراقي، فمن الممكن لخط الأنابيب وحده أن يزود المصفاة بكامل حاجتها لتلبية الطلب المحلي، وتمكين المملكة من إنتاج مشتقات البترول المكررة وتصديرها إلى أي مكان آخر، بما في ذلك العراق. علاوة على ذلك، ووفقًا لبعض التقديرات، يمكن لخط الأنابيب أن يجلب للأردن من 500 مليون دولار إلى 3 مليارات دولار من عائدات رسوم العبور كل عام؛ وسيشكل هذا مبلغًا ضخمًا لدولة تبلغ ميزانيتها السنوية 15 مليار دولار. ونظرًا لأن الارتفاع الصاروخي في أسعار الطاقة والغذاء أصبح المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار الاجتماعي في الأردن، فإن المملكة تنظر إلى خط الأنابيب – وما سيوفره من طاقة معقولة التكلفة – على أنه أمر أساسي للاستقرار المحلي، وحثت على "الإسراع" في إنشائه.

بالنسبة للعراق، في حين أن خط الأنابيب سيربط اقتصاده باقتصادات الدول العربية المجاورة، فإنه سيشكل أيضًا تنويعًا في طرق التصدير، الأمر الذي سيخفف من المخاطر المرتبطة بالجغرافيا السياسية المعقدة في الخليج. لذلك، يعد خط الأنابيب مشروعًا استراتيجيًا، له مزايا جيوسياسية محتملة بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية. علاوة على ذلك، يمكن لخط الأنابيب أن يلعب

دورًا في تعزيز الاستقرار في العراق وفي جميع أنحاء المنطقة، ومن الممكن أن يساعد في استقرار أسعار النفط العالمية في حال الصراعات الخليجية.

صادق رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي على الاتفاقية الإطارية لخط الأنابيب في يناير/كانون الثاني 2022 كجزء من إعادة ضبط واسعة لاستراتيجية بغداد الإقليمية. ومع ذلك، بعد ثلاثة أشهر، وتحت ضغط من الجماعات السياسية، توقفت مرة أخرى دراسات الجدوى والدراسات التقنية لخط الأنابيب المقترح. أكد ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي أن حكومة تصريف الأعمال بزعامة الكاظمي كانت تفتقر للسلطة الدستورية لاتخاذ قرار بشأن المشروع، وعليها أن تترك القرار للإدارة المقبلة. يعتقد بعض النقاد أيضًا أن الوجهة النهائية لخط الأنابيب المقترح هي الكيان الصهيوني. قال قيس الخزعلي، زعيم عصائب أهل الحق القوية، في عام 2022 إنه رفض "تمديد خط الأنابيب لتغذية [إسرائيل]". لكن [إسرائيل] ليست القضية الوحيدة المطروحة. تعتبر الجماعات الأردن صديقًا مقربًا للولايات المتحدة، وترى فيها مأوى للبعثيين الذين دعموا نظام صدام حسين خلال الحرب العراقية الإيرانية عندما كان العراق يخضع لعقوبات الأمم المتحدة في التسعينيات. ونتيجة لذلك، أصبح المشروع من أكثر القضايا السياسية إثارة للجدل في العراق. بالنسبة لإيران، يمكن لخط الأنابيب المقترح أن يقلل أيضًا من نفوذ طهران على الممرات المائية الاستراتيجية في الخليج. كان التهديد بتعطيل أحد أهم ممرات شحن النفط الملاحية عبر مضيق هرمز أداة قسرية قوية لإيران ضد الدول الغربية. إذا تمكن العراق من تصدير النفط عبر الأردن، فإن ذلك سيقلل من نفوذ طهران على مضيق هرمز الاستراتيجي.

ليس هناك شك في أن الإطار التنسيقي، وهو كتلة من الأحزاب الشيعية، بصفته المستفيد الرئيسي من حكومة السوداني، لديه ما يكفي من القوة السياسية والعسكرية لتخريب المشروع. لكن الإطار التنسيقي يدرك أيضًا أن المخاطر كبيرة جدًا. وبالتالي، فإنه يتحفظ بشأن الحديث علنًا ضد المبادرات التي من شأنها تعزيز الاقتصاد العراقي المتعثر، لا سيما أن الخسائر المالية الناجمة عن انخفاض قيمة الدينار مؤخرًا قد وضعت مصداقية الحكومة الموالية لإيران كقوة حاكمة على المحك.

أدى الاستياء الاجتماعي والاقتصادي العميق الناجم عن السقوط الحر

للدينار إلى احتجاجات في بغداد ومدن أخرى. قد يلجأ رجل الدين الشيعي الشعبوي مقتدى الصدر، المعارض للإطار التنسيقي، والذي يتمتع برأس مال سياسي واجتماعي كبير، إلى استغلال هذا الاستياء. إذا استمرت المصاعب المالية في العراق إلى جانب السخط الاجتماعي العام في جميع أنحاء البلاد، فإنه من الممكن لأنصار الصدر أن يخربوا مبادرات الحكومة ويطيحوا بحكومة السوداني عن طريق فرض انتخابات مبكرة. الجماعات العراقية لا ترغب في مثل هذه النتيجة. وإدراكًا منها لهذا الخطر، ألقى الإطار التنسيقي بثقله خلف خطة السوداني في دعم الانتعاش الاقتصادي للعراق وحماية استقراره المالي.

إن الوقت مناسب لبغداد وعمان للنظر بجدية في اتخاذ إجراءات ملموسة لتحويل خط الأنابيب، الذي طال تأجيله، إلى حقيقة واقعة. إذا كان انخفاض قيمة الدينار العراقي قد ساعد الجماعات المسلحة على فهم التكاليف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأفعالهم، فإن واشنطن الآن في وضع جيد يمكنها من المضي قدمًا إلى أبعد من ذلك باستخدام نفوذها الاقتصادي للضغط على الحكومة العراقية لاستكمال خط أنابيب البصرة-العقبة. ومع ذلك، على الرغم من دعمه لخط الأنابيب، فإن السوداني يدرك ضرورة التغلب على معارضة المجموعات التي أوصلته للسلطة. ومع القواعد الجديدة لبنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن تحويلات الدولار إلى العراق، أصبح لدى واشنطن أداة نفوذ قوية يمكن أن تستخدمها في محاولة تحييد مقاومة بعض الفصائل للبدء في المشروع. كان لتراجع قيمة الدينار دور في دفع الفصائل الرئيسية، بما في ذلك الجماعات القوية المناهضة للولايات المتحدة، للموافقة على مبادرة السوداني في إجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة من أجل استقرار العملة ووقف النزيف المالي للعراق. يمكن لدعم الولايات المتحدة المتواصل للأردن والعراق واستعدادها لاستخدام نفوذها المالي لتذليل العقبات التي تقف في طريق السوداني أن تساعد في إعطاء هذا المشروع الطموح دفعة للانطلاق. وبالرغم من ذلك ستبقى، في نهاية المطاف، التحديات السياسية والأمنية وتحديات تمويل المشروع شاقة، حتى لو اختارت الولايات المتحدة – من بين العديد من أولويات العراق – استخدام نفوذها الجديد للضغط من أجل المضي قدمًا في هذا المشروع.

الملاحظات:

- ان التحدي الذي يواجه الفرص الاستثمارية الاستراتيجية في العراق ومن بينها – مشروع خط انابيب البصرة – العقبة- هو عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق.
- على الرغم من خط أنابيب الغاز، إلى جانب خط انبوب النفط، في المشروع من شأنه زيادة كلفة المشروع لكنه سيعود بمنافع جمة للعراق على المدى البعيد.
- ان خط الانابيب المقترح يمثل رغبة امريكية اذ طرحتها الادارة الامريكية على النظام السابق ابان الحرب العراقية- الايرانية في عهد الرئيس ريغان– كما افصحت عن ذلك الوثائق الامريكية التي رفعت عنها السرية مؤخراً.
- ترى ان الولايات المتحدة في مشروع خط انابيب البصرة- العقبة وسيلةً لتخفيف وطأة التهديد الذي تمثله إيران على مضيق هرمز الاستراتيجي.

التنافس الشيعي الداخلي قد يقوض الهدوء الخداع في سنة 2023

الكاتب:

رانج علاء الدين

زميل غير مقيم في برنامج السياسة الخارجية في مؤسسة بروكنغز

المصدر:

مؤسسة بروكنغز

https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/01/03/2023/shiite-rivalries-could-break-iraqs-deceptive-calm-in2023-/

التاريخ:

1 اذار 2023

ترجمة وتحرير:

ترجمة وتحرير: غدًا لإدارة المخاطر – فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

أحد أكبر الصعوبات التي تواجهها قوات الحشد الشعبي تأتي من منافسيه الشيعة في ميدان السياسة. يقود الصدر اقوى حركة سياسية واجتماعية في العراق, وهي التيار الصدري, واحد اقوى الجماعات المسلحة, سرايا السلام. على الرغم من ان انسحابه من السياسة على الأرجح هو مسالة مؤقته, الا ان الصدر سيبقى تحديا كبيرا للحشد الشعبي في المنافسات المستقبلية على الزعامة الدينية, وفي الحروب الاقتصادية, والشأن السياسي اليومي. هذا التنافس الشيعي الداخلي بالإضافة الى الضغوطات الخارجية لن يمثل تهديدا لقوات الحشد الشعبي فقط بل ستشعل المزيد من العنف, ومن الممكن ان تتسبب بحرب أهلية أخرى. ان محدودية مؤهلات الصدر الدينية لا تمنحه المكانة الدينية الكافية لان يخلف السيستاني, لكن اتباعه الذي يقدر عددهم من ٢ الى ٣ ملايين عراقي يمنحوه القاعدة السياسية والاجتماعية الكافية لان يكون منافسا في النظام السياسي الذي سيعم العراق في مرحلة ما بعد السيستاني. ان الصراع الديني على خلافة السيستاني سيصعد من حدة المنافسة بين الصدر والحشد الشعبي وحلفاؤه السياسيين مثل حزب الدعوة الإسلامي. هذا التسابق الشيعي الداخلي من الممكن ان يتحول الى العنف بشكل متزايد. فالعنف الذي اندلع في شهر اب ٢٠٢٢ يمكن ان ينبئ عما يخبئه المستقبل للعراق.

IRAQ COPY

منذ تعيين رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٢, عادت قوات الحشد الشعبي والتي تمثل منظمة جامعة لمجاميع من الفصائل المسلحة الشيعية وتحمل صفة رسمية كفرع مساعد لقوى الامن العراقية الى الواجهة. على الرغم من التحديات العديدة والانتكاسات الجدية التي مرت بها منذ عام ٢٠١٨, اظهرت قوات الحشد الشعبي قدرة واضحة على تجاوز ازمة ضعف القيادة والانقسامات الداخلية والهزيمة الانتخابية المدوية وفقدان الشعبية السياسية بين شرائح واسعة من الشارع العراقي. كما نجى الحشد من الضغوطات التي نجمت عن اغتيال أبو مهدي المهندس, وعرابه الإيراني, قاسم سليماني, القائد السابق لقوة القدس التابعة للحرس الثوري الإسلامي, ومن الإجراءات التي قام رئيس الـوزراء السابق مصطفى الكاظمي باتخاذها. لم يثبت الحشد الشعبي قدرته على التكيف مع الظروف فحسب, بل احتفظ بمزاياه السياسية والعسكرية التي من جعلت منه بشكل مرجح قوة لا يمكن الاستهانة بها في العقود المقبلة.

لكن الحشد الشعبي أيضا يواجه تحديات, ونشاطاته المؤذية, والتي تتضمن انتهاكات لحقوق الانسان, من الممكن وضع حد لها, خاصة إذا ما عمل الغرب وحلفاؤه الإقليميين مع الفواعل المعتدلة في العراق او أولئك الذين يخافون من احتكار السلطة من قبل هذه المنظمة. أحد أكبر الصعوبات التي تواجهها قوات الحشد الشعبي تأتي من منافسيه الشيعة في ميدان السياسة. ان كلا من قوة الحشد ونقاط ضعفه تجلت خلال شهر آب عندما دفع العراق الى حافة الحرب الاهلية بعد توترات سياسية ومواجهات عنيفة بين قوات الحشد الشعبي وحلفاؤه السياسيين, المعروفون أيضا باسم الإطار التنسيقي الشيعي, من جهة, ومنافسهم, مقتدى الصدر من جهة أخرى. يقود الصدر اقوى حركة سياسية واجتماعية في العراق, وهي التيار الصدري, واحد اقوى الجماعات المسلحة, سرايا السلام. على الرغم من ان انسحابه من السياسة على الأرجح هو مسالة مؤقته, الا ان الصدر سيبقى تحديا كبيرا للحشد الشعبي في المنافسات المستقبلية على الزعامة الدينية, وفي الحروب الاقتصادية, والشأن السياسي اليومي. هذا التنافس الشيعي الداخلي بالإضافة الى الضغوطات

IRAQ COPY

الخارجية لن تهدد قوات الحشد الشعبي فقط بل ستشعل المزيد من العنف, ومن الممكن ان تتسبب بحرب أهلية أخرى.

صعود وتراجع قوات الحشد الشعبي

منذ الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣, تمتعت الميليشيات الشيعية بنجاحات دراماتيكية في مجال توسيع نفوذها, وزيادة قدراتها القتالية, والتحول من جماعات مسلحة مبعثرة الى فواعل سياسية قوية تسيطر بشكل كبير على الدولة العراقية. البعض منها, مثل فيلق بدر, تم تأسيسه في الثمانينات خلال الحرب العراقية الإيرانية, كان بالفعل لاعبا راسخا ويمتلك قاعدة من الموالين الداعمين له. اخرون, مثل عصائب اهل الحق وكتائب حزب الله, والمصنفتان كجماعات إرهابية من قبل الولايات المتحدة, استفادت من نجاحاتها في ميدان القتال بالضد من الدولة الإسلامية في الفترة بين ٢٠١٤ و٢٠١٨ للتطور الى لاعب سياسي أساسي فيما بعد.

شبكة الميليشيات الشيعية تعززها مجموعة من البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية غير الرسمية. بعضا برز في عشية الاضطرابات التي أعقبت الغزو, غيرها تطور خلال سنوات حكم البعث. لقد تسببت الحرب العراقية الإيرانية بتشكيل صداقات واواصر وروابط ثورية بين الفصائل الرئيسية وقياداتها.

كما ان هذه الشبكة مدعومة من إيران. كزعيم لقوات الحشد الشعبي ولكتائب حزب الله وذراع ايمن لسليماني, لعب المهندس دورا حيويا في تعزيز نفوذ إيران داخل النظام السياسي العراقي. نتيجة لذلك, أصبحت إيران قادرة على تخويل البعض من متطلباتها الأمنية الى المهندس في السنوات الأخيرة, كما حصل الامر مع قائد فيلق بدر هادي العامري خلال التسعينات وبعد الغزو الأمريكي للعراق.

في انتخابات عام ٢٠١٨ البرلمانية, جاءت الأحزاب السياسية المرتبطة بالحشد الشعبي بالمرتبة الثانية. هذه النتيجة رفعت من مكانة الحشد كلاعب سياسي. لكن اغتيال المهندس وسليماني في شهر كانون الثاني ٢٠٢٠ وسع من حجم الانقسامات الداخلية. فقد افتقدت قيادة الحشد الشعبي الجديدة الى السلطة والدهاء الاستراتيجي. بدلا عن ذلك, جماعات رئيسية

IRAQ COPY

داخل الحشد الشعبي مثل فيلق بدر وعصائب اهل الحق مالت نحو نوري المالكي وحزب الدعوة الإسلامي, والذي سرعت فترة استيزاره من عام ٢٠٠٦ ولغاية عام ٢٠١٤ من صعود الحشد الشعبي.

علاوة على ذلك, في شهر اذار عام ٢٠٢٠, انسحبت عدة فصائل موالية للمرجع الديني الأعلى في العراق اية الله علي السيستاني من الحشد الشعبي ووضعت نفسها تحت السلطة المباشرة للقوات المسلحة العراقية. هذه الجماعات المسلحة حاربت بالسابق النفوذ الإيراني لكنها عملت ضمن نطاق الحشد الشعبي خلال الحرب بالضد من داعش. هذ الانقسام أضعف الحشد بشكل كبير, والذي تمتع بشرعية دينية وتأثير سياسي تحت غطاء الوطنية العراقية التي اضفتها مباركة السيستاني عليه في عام ٢٠١٤. ولكن, شرعية قوات الحشد الشعبي تم تقويضها بالفعل في عام ٢٠١٩ بسبب أفعال الأخير, عندما قامت الفصائل المدعومة من إيران بقمع المدنيين بشكل ممنهج خلال مظاهرات تشرين, والتي تحدت النخبة الحاكمة في العراق وفشلها في الحكم بالإضافة الى تحديها للنفوذ الإيراني في البلاد.

ذروة عملية الاضعاف هذه, الى جانب دهاء الصدر الانتخابي وغلبته, تجلت في انتخابات عام ٢٠٢١ البرلمانية: حيث فاز الحشد الشعبي بسبع عشر مقعد فقط, مقارنة بسبع واربعون مقعد حصل عليها في عام ٢٠١٨. أن هزيمة هذه المنظومة تقف على النقيض من نجاح أحد منافسيها الرئيسيين, الصدريون, الذين فازوا بثلاث وسبعين مقعدا (بزيادة عن الأربع وخمسون مقعدا التي حصلوا عليها عام ٢٠١٨).

عودة الحشد الشعبي

في الأشهر اللاحقة, حاول الصدر تشكيل تحالف اغلبية داخل البرلمان العراقي على حساب الحشد الشعبي والإطار التنسيقي الشيعي, والذي أسهم اخفاقه في الانتخابات في تهيئة الفرصة امام الصدر لاستبعادهم من الحكومة. لكن الصدر قرر مغادرة اتفاق تقاسم السلطة والذي رسم في السابق حدود العلاقات بين الأحزاب السياسية القوية في العراق واشد منافسيها. هذا الامر تسبب بتصعيد حدة التنافس الشيعي الداخلي,

IRAQ COPY

لينفجر العنف أخيرا في شهر اب ٢٠٢٢ متسببا بخسائر في الأرواح بين الطرفين. وعلى إثره تخلى الصدر عن اماله بتشكيل حكومة اغلبية (ربما بشكل مؤقت) وانسحب من الحياة السياسية في العراق. هذا الخطأ في الحسابات عبد الطريق نحو اختيار محمد السوداني, ممثل المالكي والعضو القديم في حزب الدعوة, كرئيس للوزراء في شهر أكتوبر.

المخرج السياسي لهذا الامر انعكس إيجابيا على الحشد الشعبي. فقد رسخت هذه المنظمة نفسها بشكل أكبر داخل الدولة العراقية, موسعة قدراتها الاقتصادية ومنوعة مصادر تمويلها وشبكة مواليها. في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٢, وافق السوداني على انشاء شركة تجارية تتبع الحشد باسم المهندس (تيمنا باسم قائد الحشد المغتال أبو مهدي المهندس), بميزانية تشغيلية لا تقل عن ٦٧ مليون دولار.

لكن التحدي امام الحشد الشعبي لا يزال قائما في المستقبل.

على الرغم من انسحابه من السياسة العراقية, الا ان الصدر لن يبتعد عن المشهد. كوريث للزعامة السياسية والدينية لوالده, محمد محمد صادق الصدر, والذي تم اختياره كمرجع بشكل مثير للجدل خلال فترة التسعينات, لا يزال الصدر الابن يرى في نفسه الزعيم السياسي والديني الشرعي للمجتمع الشيعي. ان محدودية مؤهلات الصدر الدينية لا تمنحه المكانة الدينية الكافية لان يخلف السيستاني, لكن اتباعه الذي يقدر عددهم من ٢ الى ٣ ملايين عراقي يعطيه القاعدة السياسية والاجتماعية الكافية لان يكون منافسا في النظام السياسي الذي سيعم العراق في مرحلة ما بعد السيستاني. ان الصراع الديني على خلافة السيستاني سيصعد من حدة المنافسة بين الصدر والحشد الشعبي وحلفاؤه السياسيين مثل حزب الدعوة الإسلامي.

هذا التسابق الشيعي الداخلي من الممكن ان يتحول الى العنف بشكل متزايد. فالعنف الذي اندلع في شهر اب ٢٠٢٢ يمكن ان ينبئ عما يخبئه المستقبل للعراق. الصدامات التي خلفت ما لا يقل عن ٢٣ ضحية والكثير من الجرحى حيث انزلقت البلاد الى حافة الانجراف نحو اندلاع حرب أهلية أخرى. الا ان وساطة مهمة قادتها المؤسسة الدينية في النجف وحسن نصر الله, رجل الدين الشيعي المتزعم لحزب الله, تسببت بانتشال العراق

من الهاوية. لكن التوترات بين عصائب اهل الحق والصدر لا تزال مرتفعة, تحديدا في مدينة البصرة الغنية نفطيا. فموارد المدينة الهائلة توفر قاعدة اقتصادية مهمة لكلا الجماعتين, كما انها تشكل محورا استراتيجيا مهما لعملياتهم التجارية المشبوهة. وقد تشتعل الصدامات المميتة حول موارد هذه المدينة مرة أخرى.

وبعيدا عن المنافسات الشيعية الداخلية, لا يزال العراق محفوفا بعداوات إقليمية أوسع من الممكن ان تنفجر على ارضه. وتتضمن هذه التوترات بين السعودية وإيران مع انشغال الأخيرة بالحراك القائم. فمنذ انـدلاع المظاهرات, شرعت إيـران بشن هجمات على قواعد مزعومة لجماعات معارضة إيرانية في كردستان العراق وضربت أهدافا متعددة ضمن حرب الظل التي تخوضها ضد إسرائيل والولايات المتحدة. إذا ما تصاعدت حدة التوترات, من الممكن ان يتورط العراق في حرب إقليمية, قد يستغلها الصدر والحشد الشعبي. داخليا, لا تزال المظالم الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العراقيون كبيرة للغاية, وسيصارع السوداني من اجل وضع حلول لها. ان أي احياء لمظاهرات تشرين قد يوظفه الصدر والحشد الشعبي ويعيد اشعال الصراع بينهم مرة أخرى.

وعليه, ان الهدوء الطاغي منذ استيزار السوداني هو هدوء خداع على الاغلب. إذا ما انزلق العراق مرة أخرى الى العنف, من الممكن ان يخرج الحشد الشعبي منتصرا هذه المرة. بالإضافة الى ذلك, ان حقيقة اندماج الحشد الشعبي العميق في داخل الدولة العراقية يجعل امر التعامل معه صعبا جدا ويترك ممارسات بناء الدولة الغربية التقليدية من دون جدوى عند معالجة تحدياته المتعددة الابعاد. يتوجب على الغرب وحلفاؤه التعويل على تقوية اللاعبين السياسيين العراقيين الراغبين بمعالجة انتهاكات الحشد الشعبي في مجال حقوق الانسان وجهده الرامي لاحتكار السلطة بتوجيه ودعم من إيران. من اجل احتواء الحشد الشعبي بشكل جماعي, ينبغي أولا التركيز على انقساماته الداخلية حول مستقبل العراق وتذليل الخلافات حول تقاسم السلطة وإدارة ثروة البلاد.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- استوعب كلا من طرفي التنافس الرئيسيين في الوسط الشيعي الصدريين من جهة والفصائل المسلحة الشيعية الأخرى من جهة ثانية الهزات العنيفة التي تعرضا لها سواء في الفترات التي سبقت انتخابات أكتوبر ٢٠٢١ او اثناء ازمة تشكيل الحكومة التي اعقبتها, لتستقر توازنات القوة الان بالشكل الذي افرز الهدوء النسبي القائم في هذه اللحظة.
- ان السلم النسبي الذي يشهده العراق منذ تشكيل الحكومة العراقية في شهر أكتوبر ٢٠٢٢ هو سلام قلق من الممكن ان يتعرض للتهديد إذا ما قرر الصدريون العودة الى التنافس على السلطة بنفس الطريقة التي بازاحة أجزاء واسعة من منافسيهم من مقاعد السلطة.
- من الممكن ان يأخذ شكل التنافس في المرحلة القادم شكل الصراع على الهيمنة والزعامة في الميادين الدينية والاجتماعية, حيث سيسعى الصدر الى ملئ أي فراغ زعامة من الممكن ان يتركه غياب السيستاني عن المشهد.
- ان حدوث أي اتساع للصراع على المستوى الاقليمي يمكن ان يلقي بضلاله على الوضع في العراق ويتسرب الى داخله بسهولة اذا ما ارادت الأطراف الإقليمية ان يتحول العراق ميدانا يتم تسوية الحسابات على ارضه.

الجغرافيا السياسية
(الجيوبولتيك) الجديدة للعراق وأهمية المشاركة الإقليمية: وجهة نظر من بروكسل

الكاتبان :

دومنيك رويز ديفيسا

عضو اسباني في البرلمان الاوروبي ونائب رئيس وفد البرلمان الأوروبي المعني بالعلاقات مع العراق.

اميليانو اليساندري

باحث غير مقيم في معهد الشرق الأوسط وخبير في العلاقات الاوروبية المتوسطية

المصدر:

معهد الشرق الأوسط

https://www.mei.edu/publications/iraqs-new-geopolitics-and-importance-regional-engagement-view-brussels

التاريخ:

16 آذار 2023

ترجمة وتحرير:

غدًا لإدارة المخاطر - د. نصر محمد علي

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

ان أي نقاش بشأن مستقبل العراق يجب أن يُخفف بجرعة كبيرة من الواقعية ألا وهي: سيظل عدم الاستقرار الداخلي بنيوياً، إلى حد ما على الأقل. ومع ذلك من المهم أيضاً الاعتراف – وتشجيع- العلامات التي ماتزال هشة ولكنها تبعث على الأمل في وأد الصراع ووقف التصعيد. وتشمل هذه الجهود المهمة التي يبذلها عدد من الفواعل الدوليون وكذلك الحكومة في بغداد نفسها صوب تحويل العراق من ساحة معركة- بالمعنى الحرفي والمجازي- إلى مثابة للمشاركة الإقليمية.

ان انخراط الاتحاد من أجل المتوسط في العراق يمكن أن يعالج على وجه التحديد العلاقة بين البيئة، والطاقة، والأمن. إذ يمكن للاتحاد أن يوسع بعض المبادرات التي تبحثها الأردن ومصر والعراق في الوقت الراهن في مجالات التكيف مع المناخ وتنويع الطاقة، الأمر الذي يوفر موارد أوروبية إضافية لأولئك الذين تم حشدهم بالفعل بمساعدة فرنسا في سياق مؤتمر بغداد. قد يؤدي ذلك إلى مشاريع ذات نطاق إقليمي بشأن القضايا الحرجة مثل إدارة المياه، والتي ستكون بمثابة اختبار مهم لقدرة منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا على التظافر أو للمزيد من الانهيار. هذا الاقتراح وغيره من المقترحات، مثل زيادة الاستثمار الإقليمي وإثراء استراتيجية الاتحاد الأوروبي للعراق بعنصر أقوى للتنمية الاقتصادية الإقليمية، يجب أن يحفز النقاش بشأن مستقبل العراق في الأشهر المقبلة.

دشن غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في آذار / مارس 2003، في أعقاب صدمة الهجمات الارهابية في 9/11، لما بدا حتى الآن بانه القرن الحادي والعشرين المثقل بالصراعات. وفي الوقت الذي كانت فيه حرب الخليج 1990-1991، التي بشر بها الرئيس جورج بوش الأب آنذاك، بمثابة اللحظة التأسيسية لـ «النظام العالمي الجديد»، حيث نجحت واشنطن في حشد تحالف واسع بتفويض من الامم المتحدة لصد غزو العراق للكويت، فان حرب الخليج الثانية تجسد عدم الاستقرار الناشئ في النظام الدولي الناجم عن تجاوزات «لحظة الأحادية القطبية» للولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع التعددية، وانتقاد بلدان الجنوب للمبادرات التي يقودها الغرب، وصعود الجهات الفاعلة غير الحكومية والشبكات الارهابية.

وعلى الرغم من أن الغزو الأمريكي عام 2003 المثير للجدل والمشؤوم كانه له فضيلة انهاء نظام صدام حسين الوحشي، مايزال العراق بعد 20 عاماً، غارقاً في مجموعة من التحديات الرهيبة. وما الطقس القاسي، والاحداث المناخية المعاكسة إلا أحدث الإضافات إلى قائمة طويلة من المشاكل التي تبدو مستعصية على الحل في المجالات الاقتصادية والديموغرافية والأمنية والحوكمة السياسية في البلاد. فعلى الصعيد السياسي على وجه الخصوص، كانت الخلافات داخل المعسكر الشيعي العراقي هي شهادة على الاستقطاب الذي لاهوادة فيه الذي قد يُفضي إلى العنف.

وكما كان متوقعاً فقد استغلت الجهات الخارجية الانقسامات الداخلية في العراق. إذ واجه الشرق الأوسط حتى الآن التحدي المزدوج المتمثل في تكثيف المنافسة بين الدول على وجه التحديد في وقت تكون فيه حكومة الدولة هشة او متنازع عليها. نتيجة لذلك، عُرفت الجغرافية السياسية للعراق إلى حد كبير بالضعف والانقسام والتدخل الأجنبي.

وعلى هذا الأساس، فان أي نقاش بشأن مستقبل العراق يجب أن يُخفف بجرعة كبيرة من الواقعية ألا وهي: سيظل عدم الاستقرار الداخلي بنيوياً، إلى حد ما على الأقل. ومع ذلك من المهم أيضاً الاعتراف – وتشجيع- العلامات التي ماتزال هشة ولكنها تبعث على الأمل في وأد الصراع ووقف التصعيد. وتشمل هذه الجهود المهمة التي يبذلها عدد من الفواعل الدوليون وكذلك الحكومة في بغداد نفسها صوب تحويل العراق من ساحة معركة-

بالمعنى الحرفي والمجازي- إلى مثابة للمشاركة الإقليمية.

الصيغة متعددة الأطراف لمؤتمر بغداد

تعد حركيات التنسيق متعددة الأطراف بشأن مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، الذي أنطلق قبل عامين، من بين أكثر الحركيات إثارة للاهتمام. تبشر الصيغة متعدد الأطراف لمؤتمر بغداد، التي تمخض عنها اجتماعات رفيعة المستوى في العراق عام 2021 وفي الأردن في عام 2022، بالتخفيف من وطأة عدم الاستقرار عبر الانتقال من المنافسة الصفرية إلى لعبة تحقق المكاسب للأطراف كافة، حيث يحصد العراق وجيرانه أوجه التآزر التي ثمة حاجة ماسة إليها.

يهدف التجمع الدبلوماسي، أكثر بكثير من كونه مجرد مؤتمر دولي للمانحين، إلى تعزيز الاستقرار عبر التعاون الاقتصادي والبيئي. انه يعكس إعادة ضبط قوة الولايات المتحدة في المنطقة وتطلع فرنسا إلى تعزيز مكانتها ونفوذها في شرق أوسط في حقبة مابعد أمريكا. لقد أدى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون دوراً قيادياً رئيساً منذ المراحل الأولى، حيث توسط بين مختلف الأطراف واستفاد من المؤتمر للوساطة والإعلان عن أجندة متنامية للمبادرات التي تقودها فرنسا في المنطقة، بما في ذلك المشاريع الاستثمارية في قطاعي البنية التحتية والطاقة بالعراق بقيمة المليارات من الدولارات، إلى جانب مشاريع الإغاثة الإنسانية ودعم نظام الرعاية الصحية المتوتر في العراق.

كما تتفرد صيغة مؤتمر من حيث كونها مفتوحة أمام مشاركة إيران. ففي الوقت الذي أظهرت فيه طهران في الوقت الحالي استعداداً محدوداً للانخراط، مستخدمة المحافل للتعبير عن المظالم التي طال أمدها، فقد اجتمع القادة الإيرانيون والسنّة على الهامش، وهو مؤشر محتمل على ذوبان التوترات. ومع تطور العلاقات الإيرانية السعودية، يمكن إجراء اتصالات مباشرة بين طهران والرياض في سياق المؤتمر.

وبإزاء ذلك بات بعض جيران العراق العرب يستثمرون بنحو كبير في العملية الدبلوماسية، بدءاً من الأردن ومصر (من المقرر أن تستضيف الأخيرة المؤتمر هذا العام). وإلى جانب دعم مؤتمر بغداد، فانهم يتخذون

IRAQ COPY

خطوات ملموسة صوب توطيد تحالف ثلاثي مع العراق بوصفها وسيلة للتغلب على إرث العلاقات الثنائية المعقدة مع جارهم.

يقوم المشاركون في المؤتمر، من بين مشاريع أخرى، بمبادرات لربط شبكات الكهرباء الخاصة بهم (فعلى الرغم من أن العراق بلد غني بالنفط، فانه يعاني من احتياجات الكهرباء)، وتنويع الاقتصادات المحلية (التي ماتزال في حالة العراق تركز بشدة على قطاع النفط والغاز)، وتعزيز صادرات العراق من الوقود الأحفوري إلى جيرانه، مع التصدي سوياً للتحديات المتزايدة لمناخ سريع التغير، بدءاً من ندرة المياه وصولاً إلى تدهور التربة. وفي بعض النواحي التي تذكرنا بالمبادرة الثلاثية التي أنشأت مجلس التعاون العربي في عام 1989، فان الزيادة الأخيرة في وتيرة المشاركة المصرية الأردنية والعراقية هي خطوة مرحب بها صوب استقرار العراق عبر تعزيز التعاون الاقليمي. وكما هو الحال بمجلس التعاون العربي في عام 1989 ينصب التركيز على الاقتصاد عوضاً عن الدفاع، على الرغم من المناقشات الحساسة التي تجري حتماً في المجال الأمني أيضاً، بدءاً من التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي واقع الأمر، فان ماقد ينتهي به الأمر إلى إضعاف أو حتى إخراج حركيات الحوار الواعدة هذه بشأن العراق عن مسارها هو على وجه التحديد العبء الذي مازالت تتحمله الجغرافيا السياسية استناداً على ماتبقى في الوقت الراهن من البنى التعاونية الوليدة والهشة للغاية. وفيما أشادت واشنطن باستئناف الحوار الاقليمي بشأن العراق، واصلت إدارة بايدن إلى حد كبير سياسة الرئيس السابق دونالد ترامب المتمثلة في حشد جبهة سنّية مستعدة للعمل مع إسرائيل على احتواء إيران. وحتى مع انحسار نفوذ إيران في العراق إلى حد ما مقارنة بالسنوات الماضية، قد تكون النزعة هي تحويل أي ترتيبات متعددة الأطراف إلى أن تكون متاحة الضغط بنحو مباشر أو غير مباشر على إيران، ومن دون إيلاء اهتمام يُذكر لما يمكن أن يعنيه انتقام طهران بالنسبة لاستقرار العراق الذي تعافى إلى حد ما.

بالتأكيد، فان التعاون العسكري الإيراني مع روسيا في الحرب في أوكرانيا، والقمع المستمر لمواطنيها بعد مقتل مهسا أميني في أيلول / سبتمبر عام 2022، قد عزز سمعة الجمهورية الإسلامية بوصفها دولةً مارقة مستعدة

IRAQ COPY

لتعزيز عدم الاستقرار في العديد من المسارح الإقليمية- ومن ثم بوصفها فاعل يجب احتوائه. حتى ماكرون الحذر قد اتخذ موقفاً أكثر صرامة حيال إيران مؤخراً. ومع ذلك قد لاتكون سياسة الاحتواء وحدها كافية. فقد يتضح أن بناء تكتل هدف لايمكن تحقيقه بالكامل كما يظهر من الانفراج الأخير الذي توسطت فيه الصين بين إيران والمملكة العربية السعودية.

الدور المحتمل للاتحاد الاوروبي

سيتعين على الولايات المتحدة وأوروبا بذل الكثير من الجهد في سبيل ترويض الأنظمة المثيرة للمشاكل، وبالقدر ذاته لتحسين آفاق المنطقة ككل، ولاسيما في ظل سياق اقليمي ستظل تهيمن عليه الخصومات القديمة والجديدة، حيث تميل الجهات الفاعلة مثل الصين إلى التدخل بنحو متزايد حيث فشل الغرب. يعد مثل هذا النهج المزدوج أمراً حاسماً لتفادي انزلاق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى المزيد من الضائقة الاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بدوره إلى زيادة المنافسة بين الدول.

قد يكون لأوروبا دور مهم تؤديه في دعم الجغرافية السياسية (الجيوبولتيك) الجديدة للعراق والمنطقة، والتي تهدف إلى بناء الجسور عوضاً عن بناء تكتل مناهض لإيران. يمكن للاتحاد الأوروبي– حيث ألقى الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل كلمة في المنتدى في كانون الأول / ديسمبر الماضي – أن يفعل المزيد لتضمين العراق والشبكات التي من شأنها أن ترسي بقوة مستقبل البلاد في الفضاء الأورو- متوسطي. ان مشاركة العراق في صيغ مثل الاتحاد من أجل المتوسط، على سبيل المثال، يتعين التفكير فيها بجدية، على الرغم من أن العضوية لن تغير قواعد اللعبة على المدى القصير في ضوء الامتيازات المحدودة التي منحها الاتحاد من أجل المتوسط.

كان الاتحاد من أجل المتوسط، منذ تأسيسه عام 2008، منتدى للحوار الاقتصادي والاجتماعي بشكل رئيس، وقد كافح من أجل معالجة أي من القضايا الأمنية الأساسية في المنطقة على نحو علني. ومع ذلك، فان ارتباط العراق بالاتحاد من أجل المتوسط (او حتى العضوية الكاملة نظراً لان الدول

الأوروبية غير المتوسطية ممثلة فيه بالفعل) يمكن أن يوفر سبيلاً لزيادة ارتباط العراق، بنحو هادئ، بجيرانه الاقليميين (مصر والاردن، ولكن أيضاً تركيا والكيان الصهيوني ودول أخرى أعضاء في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا مثل لبنان) مع تزويدها بروابط أقوى مع الاتحاد الاوروبي.

ان انخراط الاتحاد من أجل المتوسط في العراق يمكن أن يعالج على وجه التحديد العلاقة بين البيئة، والطاقة، والأمن. يمكن للاتحاد أن يوسع بعض المبادرات التي تبحثها الأردن ومصر والعراق في الوقت الراهن في مجالات التكيف مع المناخ وتنويع الطاقة، الأمر الذي يوفر موارد أوروبية إضافية لأولئك الذين تم حشدهم بالفعل بمساعدة فرنسا في سياق مؤتمر بغداد. قد يؤدي ذلك إلى مشاريع ذات نطاق إقليمي بشأن القضايا الحرجة مثل إدارة المياه، والتي ستكون بمثابة اختبار مهم لقدرة منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا على التظافر أو للمزيد من الانهيار.

هذا الاقتراح وغيره من المقترحات، مثل زيادة الاستثمار الإقليمي وإثراء استراتيجية الاتحاد الأوروبي للعراق بعنصر أقوى للتنمية الاقتصادية الإقليمية، يجب أن تحفز النقاش بشأن مستقبل العراق في الأشهر المقبلة.

حان الوقت للتفكير والفرصة سانحة للعمل

مع اقتراب الذكرى السنوية للعملية العسكرية الأمريكية لعام 2003، ما تقدمه أحداث أوكرانيا من من تذكير يومي بالفظائع المرتبطة بالصراع العسكري، ينبغي الترحيب بأي مساهمة من شأنها استبدال الجغرافيا السياسية (جيوبولتيك) للمواجهة بواحدة للمشاركة. على الرغم من تاريخ العراق المضطرب – أو ربما بسببه على وجه التحديد- يجب أن يكون العراق بؤرة الاهتمام بوصفه جزءاً من أجندة إقليمية ايجابية جديدة. وبوجود رؤية صحيحة وإرادة سياسية كافية يمكن أن يكون الاتحاد الأوروبي، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة والشركاء المعنيين في الشرق الأوسط، المروج الرئيس لهذا النهج الجديد.

الملاحظات:

- بعد عقدين من الفرص الضائعة بسبب الارهاب والفساد وسوء الإدارة والصراعات الداخلية مازال أمام العراق فرص واعدة وكبيرة لتعزيز مكانته الإقليمية والدولية.
- ان ثالوث التحديات التي يواجها العراق المتمثلة بالبيئة، والطاقة، والأمـن هي نفسها فرص سانحة يمكن للعراق استثمارها من أجل اداء دور أكثر فاعلية في المنظومة الاقليمية والدولية.
- توحيد سياسة الطاقة ولن يتسنى ذلك حتى تُحل الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان بشأن قطاع النفط والغاز أو على أقل تقدير تسوية تفضي إلى الاتفاق بشأن تلك السياسة.
- ينصب تركيز الاتحاد الاوروبـي في المرحلة الراهنة على الانخراط ايجابياً في المنطقة والعراق على وجه التحديد عبر المجالات غير الأمنية (الطاقة، المناخ، والاستثمارات.. وغيرها) على خلاف الأولويات الأمريكية التي مازالت تطغى عليها الحسابات الأمنية.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks